

مظاهرها السابقة ، والبطش بالمواطنين العرب بشكل عام ، ومعاملتهم كالرهائن ، يبيل الفريق الثاني الى عدم الانزلاق في هذا المنزلق الخطر ، ويرى بان الالتحاق بالعمل الفدائي يجري لغاية الان على نطاق ضيق ، ولم يتحول بعد الى ظاهرة جماعية ، وان البطش بالجماهير العربية على نطاق واسع قد يؤجج نيران الثورة في نفوسها اكثر فاكثر ويدفعها بالتالي دفعا الى الالتحاق بالعمل الفدائي . هذا ناهيك عما في هذا الامر من اساءة الى سمعة اسرائيل الدولية والى المخاسر السياسية التي قد تنشأ عن ذلك . فشمونيل طوليدانو ، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، يرى ان اعادة الحكم العسكري لا تشكل عاملا رادعا « لعمليات التخريب والارهاب لدى عرب اسرائيل » ، واكد انه اذا كان المقصود هو الردع فإنه يمكن استخدام تعديلات الدفاع لساعة الطوارئ التي وضعت عام ١٩٤٥ . لان هذه تمكن من اتخاذ اجراءات مثل نسف البيوت . ويمكن نفي الاشخاص واغلاق الاراضي واعادة نظام التصاريح في اطار هذه التعديلات . ورفض المستشار الاعراب عن رأيه فيما اذا كان يجب حقا استخدام هذه الاجراءات . وقال ان ال (١١٥) عربيا الذين اعتقلوا مؤخرا من القرى العربية في اسرائيل لا يمثلون الجميع ، ولكن ليس معنى هذا ان هذه الظاهرة لن تتكرر (٢٠) . ويرى آخرون ان يتطور اندماج العرب في الدولة حتى يصبح هذا الاندماج واقعا حياتيا وضرورة معيشية (٢١) . وقسم آخر يقول : العلاج ليس سهلا « فالذي تخرب خلال عشرين سنة من قبل حتمى حاكمين لا يمكن اصلاحه في يوم واحد . واننا فوق هذا كله نجد اصدقاء هؤلاء الحكام الحمقى يقترحون اليوم مقترحات مشابهة لاحداث الماضي . انهم يقترحون نصب المشائق والتعذيب والتشدد في العقوبات . وهذا هو المطلوب فعلا لاثارة الشباب العربي في اسرائيل على التمرد ، ودفع المتمردين منهم للعمل فورا . ليس هناك من حل غير الحل الصعب . حل يشمل المشكلة الفلسطينية كلها » (٢٢) . واقترح احد المتعاونين مع العدو ، سليم جبران ، الموظف في الدائرة العربية في الهستدروت ، « تطبيق الخدمة الاجبارية في الجيش الاسرائيلي على العرب الذين في اسرائيل كما هي مطبقة على الاسرائيليين ، واجبار من لا يريد خدمة العلم على مغادرة البلاد » واضاف

« انه يتعذر على المواطن العربي ان يكون مواليا للدولة ومخلصا لها ، وان الشعب اليهودي لم يعد واثقا من اي عربي . وقد كتب على العرب واليهود ان يعيشوا سوية وفي بلد واحد فلم يعد الامر متوقفا على اختيارنا ورغبتنا فيجب علينا ان نتكلم لغة واحدة ونعيش سوية » . وقال ايضا : « ان الفدائيين العرب يريسون القيام باعمال ارهابية في المدن التي فيها مزيج من العرب واليهود ، وان ينتقموا من اليهود ، بالتعاون مع المواطنين العرب ، وهذا سيؤدي الى سفك الدماء العربية في اسرائيل » (٢٣) .

الحقيقة ان الجماهير العربية في اسرائيل تعيش في جو مشحون بالارهاب والاضطهاد وتقييد حريات المواطن . فهناك مئات الشخصيات ، وخاصة من القيادات السياسية والفكرية العربية ، تزرع تحت وطأة الاحكام العسكرية ، وهي مقيدة الحركة بموجب اوامر الاقامات الاجبارية . وقد وصل بها الامر الى حد لا يطاق . وقد تشكلت مؤخرا لجنة اطلق عليها اسم لجنة « العمل » للمقيدين بموجب الاوامر الاجبارية ، وعقدت مؤتمرا محفيا في بيت الصحنيين في حيفا . وفي بداية الاجتماع وزع بيان جاء فيه : « نحن مواطنون عرب في اسرائيل سكان حيفا نتوجه الى الرأي العام ولاولئك الذين يقلقهم استمرار الحكم العسكري تجاه المواطنين العرب بشكله الجديد لعام ١٩٧٠ » . وشرح البيان كيف ان السلطات اضطرت تحت ضغط الرأي العام الى الغاء الحكم العسكري عام ١٩٦٦ ، ولكنها في الواقع كانت تخطط لاستمرار استخدام صلاحياته ولكن بشكل اشد . فقد بقي الحكم العسكري ، قائما بصلاحياته النابعة من أنظمة الطوارئ . بينما نقلت بعض صلاحياته الى الشرطة وبالذات الى قسم « المهمات الخاصة » في شرطة اسرائيل . وشرحت المذكرة اشكال اوامر الإقامة الاجبارية حسب الفقرات (١٠٩) و (١١٠) من الانظمة (٢٤) . ولم تكلف لجنة العمل بهذا فقد عمدت الى شن حملة دعائية واسعة تتناسب وهجمة السلطات الشرسة على ابيسط حقوق المواطن ، فقد عقدت مؤتمرا للصحفيين الاجانب في بيت سوكلوف في تل ابيب بتاريخ ٧٠/٨/٢٠ لغناء اوامر الإقامة الاجبارية وتقييد التنقل ، وقد اشترك في المؤتمر مندوبون عن ثلاث وكالات للراديو والتلفزيون الامريكى وعن وكالة رويتر للانباء وعن شركة الاذاعة اليابانية وشركة الاذاعة الفنلندية وصحيفة تلغراف الهولندية ووكالة